

أخبار
تركستان
الشرقية

محامون بريطانيون يكتشفون أدلة موثوقة على الإبادة الجماعية ضد الأويغور في تركستان الشرقية



محامون بريطانيون يكتشفون أدلة موثوقة على الإبادة الجماعية ضد الأويغور في تركستان الشرقية

(الشرقية). ويندرج الأويغور، كشعب له خصوصيته، ضمن اختصاص المجموعات المحمية لأغراض تعريف الإبادة الجماعية (كما هو الحال في المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والمادة 6 من قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية). ووفقاً للرأي القانوني، يمكن على الأقل الاحتجاج بشأن الأدلة المتاحة بأن هناك نية للتدمير، كلياً أو جزئياً، سكان تركستان الشرقية الأويغور على هذا النحو. وتشير الأدلة إلى أنه تم استيفاء متطلبات القانون فيما يتعلق بجرائم الإبادة الجماعية المحددة التالية: التسبب في ضرر جسدي أو عقلي خطير للأويغور المحتجزين، بما في ذلك أعمال التعذيب والتعقيم القسري؛ فرض تدابير تهدف إلى منع الإنجاب؛ نقل الأطفال قسراً إلى مجموعة أخرى.

كما ينص الرأي القانوني على وجود أدلة كافية تبين وجود هجوم واسع النطاق ومنهجي على الأويغور في شينجيانغ (تركستان الشرقية) بالمعنى المقصود في المادة 7 من قانون روما الأساسي، وقانون «الاسترقاق، باستخدام السخرة من قبل السجناء السابقين

نشر محامون بريطانيون من دوائر محكمة إسيكس

Essex Court Chambers ومقرها لندن، بما في ذلك أليسون ماكدونالد كيو سي Alison Macdonald QC، رأياً قانونياً حول طبيعة الجرائم ضد الأويغور في شينجيانغ (تركستان الشرقية) ووجدوا أدلة موثوقة على الجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية. الرأي القانوني هو الحكم المهني الذي يصدره خبير مستقل، ليس له مكانة قانونية. ومع ذلك، يمكن استخدامه كأساس لاتخاذ إجراءات قانونية. وقد صدر هذا الرأي القانوني بتكليف من شبكة العمل القانوني العالمية، والمؤتمر العالمي للأويغور، ومشروع حقوق الإنسان للأويغور.

ويشير الرأي القانوني إلى وجود أدلة على أن جريمة الإبادة الجماعية ترتكب حالياً ضد الأويغور في شينجيانغ (تركستان

ويوصي الرأي القانوني الدول بإصدار بيانات رسمية تعترف بالفظائع التي أطلقوا عليها الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وتوصي اللجنة كذلك بالنظر في اتخاذ خطوات قانونية، بما في ذلك ممارسة الولاية القضائية الجنائية على مرتكبيها، بما في ذلك على أساس الولاية القضائية العالمية، وفرض عقوبات ماجنيتسكي، إلى جانب الجهود الدبلوماسية الرامية إلى المطالبة بإجراء تحقيق كامل وشفاف ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم.

ويحذر الرأي القانوني من أن الشركات القائمة خارج الصين والتي تستخدم أو تستفيد من استخدام العمل القسري في شينجيانغ قد تواجه أيضاً المسؤولية المدنية والعقوبات التنظيمية بموجب القوانين المحلية للدول التي توجد فيها، أو الشركات التابعة لها، وهذه مسألة راهنة مهمة تعتبرها جديرة بمزيد من التحليل التفصيلي.

وينكر الحزب الشيوعي الصيني بشدة هذه الجرائم المزعومة. وفي بيان صدر مؤخراً عن السفارة الصينية في لندن، زعم المتحدث إن هذه الادعاءات «لا أساس لها». ومع ذلك، فإن مثل هذا الإنكار ورفض الأدلة المتزايدة لم يعد كافياً. وهذا هو الوقت المناسب لإجراء تحقيق كامل وشفاف ومساءلة. غير أنه لا يجري حالياً القيام بما فيه الكفاية في هذا الاتجاه.

في 9 فبراير 2021، صوت البرلمان البريطاني على تعديل الإبادة الجماعية لمشروع قانون التجارة الذي من المقرر أن يزود المحكمة العليا بسلطة النظر في قضايا الإبادة الجماعية واتخاذ القرارات ذات الصلة. والأمل الكبير هو أن تتمكن المحكمة العليا من النظر في قضية الأويغور. ويدعم هذه المبادرة عدة محامين بريطانيين بارزين، ومعهد لرابطة المحامين ولجنة نقابة المحامين لحقوق الإنسان التابع الدولية،

ولجنة نقابة المحامين لحقوق

والحالين في مرافق الاحتجاز؛ السجن أو الحرمان الشديد من الحرية الجسدية، الذي يشكله الحرمان الواسع النطاق من الحرية لأفراد الأويغور المحتجزين في مرافق الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة؛ التعذيب في مرافق الاحتجاز، بما في ذلك استخدام «كرسي النمر» والعنف الجنسي؛ الاغتصاب في مرافق الاحتجاز؛ التعقيم القسري للنساء الأويغور، كجزء من الجهود الرامية إلى الحد من عدد الأويغور؛ الاضطهاد، الذي يتراوح بين الحرمان



من الحرية والعنف الجنسي والاسترقاق، الموجه ضد الأشخاص على أساس أنهم من الأويغور / أو المسلمين؛ الاختفاء القسري للأويغور.

ويحدد الرأي القانوني «شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني؛ و تشو هايلون، سكرتير الحزب في اللجنة السياسية والقانونية لشينجيانغ (تركستان الشرقية) من 2016 إلى 2019، والآن نائب أمين مجلس نواب شعب شينجيانغ (تركستان الشرقية)؛ وتشن تشوانغو، أمين الحزب في شينجيانغ منذ عام 2016» باعتباره يلتقي مع عناصر المسؤولية غير المباشرة عن مرتكب الجريمة (المادة 25 (3) (أ) من قانون روما الأساسي). ويؤكد الرأي القانوني أنه بصرف النظر عن المسؤولية الجنائية الفردية، يمكن اتهام الصين كدولة بأنها مسؤولة جنائياً عن الإبادة الجماعية.

وشدد الرأي القانوني على أهمية المساءلة. ويؤكد الرأي القانوني على أن «الجرائم الدولية الخطيرة تثير قلق جميع الدول، وتمشياً مع واضعي التقارير الأخرى، نرى أن من الضروري أن تتخذ الحكومات الوطنية إجراءات عاجلة لمنع الجرائم المستمرة المرتكبة ضد شعب الأويغور.



نساء تركستان الشرقية.. اعتقال وسخرة وزواج بالإكراه



تسبب فقدان الذاكرة والعقم ضمن سياسة وقف نسل الأويغور والقوميات المسلمة الأخرى في تركستان، داخل معسكرات الاعتقال أو «مراكز إعادة التأهيل» بحسب الصين، التي منذ ظهورها لم تسلم النساء منها، إذ تم جر عشرات الآلاف منهن للاعتقال فيها، ويتعرضن للتعذيب وغسيل الدماغ أولاً لمسح الهوية الإسلامية، ثم تدريبهن على حرف ليتم استخدامهن كعمالة مجانية في المصانع الصينية التي أنشئت خصيصاً داخل المعسكرات أو بجوارها.

خارج المعسكرات أيضاً، خضعت مسلمات لعمليات تعقيم قسرية لمنع الإنجاب مجدداً، وفرضت على بعضهن غرامات مالية علماً بأن لديهن طفلين أو ثلاثة أطفال.

إعادة تأهيل!

في أوائل يناير الماضي، نشر أحد رجال الأعمال الصينيين مقطعاً مصوراً من داخل مصنع وهو فخور أن نحو 200 من نساء الأويغور المسلمات يعملن لديه منذ عامين ونصف عام، وأن منتجات المصنع يتم تصديرها إلى أوروبا.

الملاحظ في مثل هذه المقاطع سواء فيديو صاحب المصنع أو المقاطع التي وثقها صحفيون أو ناشطون تمت دعوتهم من قبل الصين

إن نساء الأويغور لم يعدن آلات لإنجاب الأطفال، بل اكتسبن قدراً أكبر من الثقة والاستقلالية، نتيجة سياسات الصين تجاه الأويغور والقضاء على التطرف، التي مكنت من تحرير النساء، وعززت المساواة بين الجنسين»، كان هذا نص تغريدة نشرت من السفارة الصينية لدى واشنطن، الخميس 7 يناير 2021م، تدافع عن سياسات الحزب الشيوعي تجاه مسلمي تركستان الشرقية، وهي تغريدة أثارت غضباً واسعاً باعتبارها تحمل إساءة لنساء الأويغور، وتجبلاً للانتهاكات الصينية بحق مسلمي تركستان الشرقية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف هو واقع النساء المسلمات في تركستان الشرقية؟

فتغريدة السفارة الصينية توحي بأن الانخفاض الملحوظ في أعداد مواليد الأويغور هو نتيجة تحرر النساء، وليس نتيجة التعقيم القسري، وسبق أن أشار تقرير لحكومة إقليم «شينجيانج» إلى انخفاض المواليد الجدد خلال عام 2018م في الإقليم بنسبة الثلث.

النساء يتم حقنهن بالإجبار بأدوية تسبب فقدان الذاكرة والعقم ضمن سياسة وقف نسل الإويغور

لكن معتقلات سابقات كشفن أنه يتم حقن النساء بالإجبار بأدوية

السجن المائي؛ إذ يتم إنزالها تحت الماء لنحو 5 ساعات يومياً وتبقى على قيد الحياة من خلال التنفس عبر خرطوم موضوع على أنفها وموصول أعلى الماء، كانت عقوبتها 9 سنوات قضت منها أربعاً وأُخرجت لمرضها الشديد.

لزيرة المراكز بحجة أنها لإعادة التأهيل وليست للاعتقال، أن القاسم المشترك فيما بينها جميعاً هو إجبار النساء المسلمات على عدم ارتداء الحجاب، بل إجبارهن على إقامة حفلات رقص سواء في الشوارع أو المسارح أو حتى داخل المساجد التي تحولت إلى مراقص.



النساء خارج السجون ومراكز إعادة التأهيل لسن أحسن حالاً؛ فالفتيات منهن يتم إجبارهن على الزواج من غير المسلمين، وإلا فمصيرها وعائلتها للمعتقل، أما المتزوجات فمعاناتهن لها شكل آخر، فحتى وإن كان أزواجهن بالمعتقل، فهن يُجبرن على فتح بيوتهن أمام الموظفين الصينيين للإقامة فيها ضمن «نظام القرابة»؛ إذ يقيم موظفون غير مسلمين في بيوت المسلمين لفترات مختلفة، يكتبون خلالها تقارير حول هذه الأسر، وما إذا كان لديها أي اعتبارات إسلامية، فمجرد التعبير عن الإسلام يقود صاحبه إلى معسكرات الاعتقال، كما تحرم كثيرات منهن من أطفالهن الذين خصصت لهم أيضاً معسكرات إعادة تأهيل لـ«تصيينهم» منذ الصغر.

داخل هذه المعسكرات، يعرض على المعتقلين نساء ورجلاً مقاطع للرئيس الصيني، وإجبارهم على كتابة عبارات له باعتباره هو الذي يرعاهم، والتعبير عن ندمهم وتعهد بإرسال أولادهم إلى المدارس الصينية، وإظهار أن الإسلام كعقيدة حرمهم من العيش جيداً في السابق، بحسب ما كشفته «جولهار جليل»، وهي معتقلة سابقة في هذه المعسكرات.

موظفون غير مسلمين يقيمون بيوت المسلمين لكتابة تقارير حول معتقداتهم

قبل مدة، التقيت «رقية فرحات»، وهي أوغورية، اعتقلت هي وأطفال جيرانها؛ لأنها كانت تعلمهم القرآن، تم اقتيادهم إلى السجن، وخلال الاستجواب مات 3 منهم، فتم جرهم في أكياس بلاستيكية، لتقضي «رقية» 4 سنوات في السجن رهن التعذيب بصنوف مختلفة، منها



أخبار
تركستان
الشرقية

برلمانيون كنديون يدعون الى مقاطعة اولمبياد بكين 2022 بسبب اضطهاد المسلمين الأويغور



كوتلر، بعد دعوة من حوالي 180 منظمة لحقوق الإنسان لمقاطعة ألعاب بكين المقرر انطلاقها في 4 فبراير 2022. وأوضح البيان أنه يدعو إلى إعادة التوطين بدلاً من المقاطعة.

وجاء في البيان: "تُركب عمليات اغتصاب جماعي وأعمال تعذيب عديدة في هذه المعسكرات. يتم تعقيم النساء قسراً ، ويتم اختطاف البالغين والأطفال ، ويتم دمج أنظمة كاميرات المراقبة مع برامج الذكاء الاصطناعي لتتبع الأويغور في جميع أنحاء العالم".

"كما يتم شن حملة كاملة للمحو الثقافي ، بما في ذلك تلقين عقيدة السجناء وقمع جميع أشكال التعبير الثقافي للأويغور.

وجاء في الرسالة: "قد يجادل البعض بأن الرياضة والسياسة يجب ألا تختلط. سنرد على ذلك بأنه عندما تحدث الإبادة الجماعية، لم يعد الأمر يتعلق بالسياسة ، بل يتعلق بحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية".

ومن بين الموقعين الآخرين على الرسالة عضو البرلمان عن كتلة كيبيك ، ألكسيس برونيل دوسيب الذي قاد البيان النائب الليبرالي ناثانيل إرسكين سميث ، والنائب عن حزب المحافظين كيلى بلوك ، والنائب عن الحزب الوطني الديمقراطي جيني كوان ، والنائب عن حزب الخضر إليزابيث ماي ، ومجموعات مثل مركز شؤون إسرائيل واليهودية وجمعية الأمم الأولى كيبيك لابرادور.

رسالة مفتوحة موقعة من قبل 13 نائبا برلمانيا كنديا يحذرون من أن المشاركة في أولمبياد بكين "سترقى إلى المشاركة في مشهد مشؤوم تم تنظيمه لصالح نظام يرتكب أسوأ ما يمكن من الجرائم ضد الإنسانية".

تطالب الرسالة اللجنة الأولمبية الدولية بنقل المنافسة العالمية اولمبياد بكين 2022 لتجنب "تلوث" الرياضيين بحدث يقول المشرعون إنه سيكون مشابهاً لألعاب برلين عام 1936 في ظل النظام النازي ، مما يجعلها "ألعاب العار".

ودعا بوب راي ، سفير كندا لدى الأمم المتحدة ، دعا الأمم المتحدة في نوفمبر / تشرين الثاني لتحقيق فيما إذا كان اضطهاد الصين لمسلمي الأويغور في شينجيانغ (تركستان الشرقية) يشكل إبادة جماعية.

وخلصت لجنة فرعية برلمانية كندية في تقرير صدر في أكتوبر / تشرين الأول إلى أن معاملة الصين للأويغور تصل إلى حد الإبادة الجماعية، وهو وصف رفضته الدولة على أنه لا أساس له من الصحة.

أتهمت الصين باستخدام وسائل منع الحمل القسري للحد من ولادات الأويغور ومعسكرات الاحتجاز لتلقين الأقلية ذات الأغلبية المسلمة في المجتمع الصيني السائد.

نفث بكين ارتكاب أي مخالفات، قائلة إنها تدير برنامج عمل تطوعي وتدريب لغوي.

وتأتي الرسالة، التي وقعها على الخطاب الحاصل على الميدالية الذهبية جان لوك براسار ووزير الحكومة الليبرالي السابق إيرون



ناحية أخرى. كما أنها تحمل معاني عميقة حول توضيح الحكومة التركية لموقفها تجاه قضية تركستان الشرقية.

في السادس من فبراير 2021، زار وزير الداخلية التركي سليمان صويلو مع كبار مستشاري الرئيس التركي السيد أحمد سليم كوراوغلو والسيد أيهان أوغان محافظ منطقة زيتنبورنو، ورئيس شرطة منطقة زيتنبورنو، منزل رئيس اتحاد المنظمات التركستانية هداية الله أوغوزخان.



وقد استقبلهم أ.هداية الله أوغوزخان، رئيس اتحاد المنظمات التركستانية، ود. عبد الخالق أوغور، رئيس وقف ستوق بوغراخان للعلم والثقافة، وأ. عادل محمد، وكيل جمعية رجال أعمال تركستان الشرقية وغيرهم.

بصفتهم ممثلي اتحاد المنظمات التركستانية، قاموا بإطلاع الوفد على الوضع الحالي والتطورات الأخيرة في تركستان الشرقية، فضلا عن مطالب الأويغور الذين يعيشون في المهجر.

لقد أسعدت الزيارة التاريخية الجالية الأويغورية في تركيا. إذ تؤكد هذه الزيارة ثقة الدولة في اتحاد المنظمات التركستانية من ناحية، وتعطي شعور الأمان والثقة للأويغور حول تطور العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والصين من

أخبار
تركستان
الشرقية

بروكسل.. وقفة احتجاجية للتنديد بانتهاكات الصين بحق الأويغور



العشرات تجمعوا في ميدان ألبرتين استجابة
لدعوات منظمات أويغورية وتركية..

بـ«معسكرات اعتقال»، إنما هي «مراكز تدريب مهني» وترمي إلى
«تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة».



شهدت العاصمة البلجيكية بروكسل، السبت، وقفة احتجاجية تنديدا
بانتهاكات الصين ضد أقلية الأويغور المسلمة بإقليم تركستان الشرقية.

وشارك العشرات من الوقفة الاحتجاجية في ميدان ألبرتين، استجابة
لدعوات منظمات أويغورية وتركية.

وحمل المتظاهرون في أيديهم لافتات كتبت عليها عبارات من قبيل
«الحرية للأويغور» و«أوقفوا الإبادة»، و«أغلقوا معسكرات الاعتقال».

وتسيطر الصين على تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن
شعب الأويغور التركي المسلم، وتطلق عليه اسم «شينجيانغ»، أي
«الحدود الجديدة».

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد،
23 مليونا منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد
المسلمين تناهز الـ 100 مليون.

والعام الماضي، اتهمت الخارجية الأمريكية الصين، في تقريرها السنوي
لحقوق الإنسان للعام 2019، الصين باحتجاز المسلمين بمراكز
اعتقال لمحو هويتهم الدينية والعرقية، وتجبرهم على العمل بالسخرة.

غير أن الصين عادة ما تقول إن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي

أخبار
تركستان
الشرقية

واشنطن تشدد في أول اتصال مع الصين على احترام حقوق الأويغور وهونغ كونغ والتبنت



وردت السفارة الصينية في واشنطن بالتأكيد في بيان أن يانغ جيشي شدد خلال الاتصال الهاتفي على أن هونغ وشينجيانغ (تركستان الشرقية) والتبنت «قضايا داخلية للصين» وأنها «لن تسمح لأي قوة خارجية بالتدخل فيها».

وقال بليكن إن الولايات المتحدة ستحاسب بكين «على جهودها لتهديد الاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك عبر مضيق تايوان، وتقويضها للنظام الدولي القائم على القواعد».

ودعا يانغ جيشي في المقابل الولايات المتحدة إلى «تصحيح الأخطاء» التي ارتكبت في السنوات الأخيرة.

كما دعا واشنطن إلى «الالتزام الصارم بمبدأ الصين الواحدة» الذي تعتبر بكين بموجبه تايوان إحدى مقاطعاتها، مؤكداً أن «تايوان هي أهم قضية مركزية وأكثر القضايا حساسية في العلاقات الصينية الأمريكية».

ومنذ وصول الرئيسة تساي إنغ وين التي تنتمي إلى حزب يعتبر تقليدياً معادياً لبكين، إلى السلطة في تايوان في 2016، كثفت الصين جهودها لعزل الجزيرة دبلوماسياً لكنها تتساهل مع إقامة علاقات تجارية مع تايبيه.

من جهة أخرى، تسعى الصين باستمرار إلى إبعاد سلطات الجزيرة عن المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية. وفي هذا المجال تعتبر

أكدت الولايات المتحدة في أول اتصال مع الحكومة الصينية منذ تولي الرئيس جو بايدن السلطة، الجمعة على ضرورة احترام حقوق الأويغور والتبنت وهونغ كونغ، القضايا التي أكدت الصين أنها «شأن داخلي» لن تسمح «لأي قوة خارجية» بالتدخل فيها.

وجرى الاتصال الهاتفي بين وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بليكن والمسؤول الكبير في وزارة الخارجية الصينية يانغ جيشي.

وكتب بليكن في تغريدة «قلت بوضوح إن الولايات المتحدة ستواصل الدفاع عن مصالحنا القومية وستكافح من أجل قيمنا الديمقراطية وستحاسب بكين على أي انتهاك للنظام الدولي».

من جهتها، قالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان إن بليكن أكد أن «الولايات المتحدة ستواصل الكفاح من أجل حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، بما في ذلك في شينجيانغ (تركستان الشرقية) والتبنت وهونغ كونغ».

وأضاف البيان أن وزير الخارجية الأمريكي «حث الصين على الانضمام إلى المجتمع الدولي في إدانة الانقلاب العسكري في بورما».

وصعدت بكين أيضاً من حملتها القمعية في هونغ كونغ واعتقلت ناشطين مهمين بعدما فرضت قانوناً جديداً ضد التخريب في أعقاب احتجاجات كبيرة في المركز المالي الذي كانت قد أكدت أنها تضمن منحه نظاماً منفصلاً.

ومع ذلك تبني بايدن الخميس لهجة أكثر تصالفاً في خطاب حول السياسة الخارجية الخميس، مؤكداً أن الولايات المتحدة «ستتصدى» للصين لكن «نحن مستعدون للعمل مع بكين عندما يكون ذلك في مصلحة أميركا».

وكان بليكن أشار في السابق إلى أن قضية تغير المناخ تشكل مجالاً للتعاون بين البلدين اللذين يعتبران أكبر مصدرين لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في العالم.

وتقيم بكين منذ فترة طويلة علاقات مميزة مع بورما حيث دعمت المجلس العسكري الذي أفسح المجال للديموقراطية قبل عقد بدعم من الولايات المتحدة.

لكن الجيش البورمي قام بانقلاب في هذه الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا واعتقل السياسية المدنية أونغ سان سو تشي فيما وصفته وسائل الإعلام الحكومية الصينية بأنه «تعديل وزاري كبير».

ودان بايدن الذي تعهد بتعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، بشدة الانقلاب وهدد بفرض عقوبات إذا لم يتخل الجيش عن السلطة.

أي محاولة ناجحة من قبل تايبيه لتطوير علاقاتها مع دول أخرى نجاحاً كبيراً للجزيرة وحليفها الكبرى - غير الرسمية - الولايات المتحدة.

- انقلاب -

كان بليكن أكد خلال جلسة الاستماع المخصصة للمصادقة على تعيينه إنه سيواصل نهج الرئيس السابق دونالد ترامب تجاه الصين وهي إحدى نقاط الاتفاق النادرة بين الإدارتين السابقة والحالية.

وقال حينذاك أنه يتفق مع تصميم وزارة الخارجية في عهد ترامب على أن بكين تنفذ إبادة جماعية في منطقة شينجيانغ الغربية حيث تقول جماعات حقوقية إن أكثر من مليون من الأويغور وغيرهم من المسلمين الناطقين بالتركية قد تم اعتقالهم في معسكرات.



أنقرة.. وقفة احتجاجية لنشطاء أوغور أمام السفارة الصينية



وتسيطر الصين على إقليم تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن شعب الأويغور التركي المسلم، وتطلق عليه اسم «شينجيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد، 23 مليوناً منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز الـ 100 مليون.

والعام الماضي، اتهمت الخارجية الأمريكية الصين، في تقريرها السنوي لحقوق الإنسان للعام 2019، الصين باحتجاز المسلمين بمراكز اعتقال لمحو هويتهم الدينية والعرقية، وتجبرهم على العمل بالسخرة.

غير أن الصين عادة ما تقول إن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي بـ«معسكرات اعتقال»، إنما هي «مراكز تدريب مهني» وترمي إلى «تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة».

نظم مجموعة من أتراك أوغور، الجمعة، وقفة احتجاجية أمام السفارة الصينية في أنقرة؛ مطالبين بمعرفة مصير أسرهم في تركستان الشرقية، وذلك لعدم تمكنهم من التواصل معهم.

ورفع المتظاهرون لافتات باللغات التركية، والانجليزية، والصينية مكتوب عليها عبارات من قبيل «أين أسرتي؟»، و«أطلقوا سراح أخي»، «أطلقوا سراح عائلتي».

وقرأ «ميرز أحمد إلياس أوغلو» بياناً باسم المتظاهرين، طالب فيه المجتمع الدولي أن يقول «كفى» للجرائم ضد الإنسانية التي يتعرض لها الأويغور في تركستان الشرقية.

وطالب إلياس أوغلو، السلطات الصينية بإطلاق سراح أسرهم وأقربائهم بعد أن انقطعت أخبارهم.





لا للأولمبياد ما لم يكن هناك حقوق.
قاطعوا أولمبياد الإبادة الصينية!



جمعية تركستان الشرقية للصحة وازالة الاعلام
شهرقي توركستان ئاخبارات ۋە مېديا جەمئىيىتى

معلومات للتواصل

Adres: Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan: 2
Küçükçekmece / İSTANBUL

Tel: +90 212 540 31 15 Gsm: +90 553 895 19 33
+90 541 797 77 00 info@turkistanmedia.com